



مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الأولى - العدد الثاني - مارس 2017



مركز الخليج العربي
للدراسات الإيرانية
AGCIS

www.arabiagcis.org

تركيا وإيران

حرب إقليمية باردة تسعفها المصالح الاقتصادية

د.كرم سعيد

باحث متخصص في الشأن التركي
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

بدأت التباينات بين تركيا وإيران تتزايد منذ أواخر 2016، وهو ما انعكس في التصريحات والتصريحات المضادة بين البلدين. ويبدو أن مساحة هذا التباين سوف تتسع تدريجياً، بخاصة في ظلّ اتجاه البلدين إلى زيادة نفوذهما السياسي والعسكري المتعارض في سوريا والعراق.

وفي الوقت الذي تسعى فيه تركيا إلى بناء قواعد عسكرية ممتدة من جرابلس إلى أعزاز في سوريا، وتكثيف عمليات «درع الفرات» التي انطلقت في 25 أغسطس الماضي رغم معارضة إيرانية، تمتلك طهران، الداعم الأول لنظام الأسد، مراكز نفوذ عدة في الأراضي السورية تمكّنها من السيطرة على الممرات الاستراتيجية، خصوصاً أن إيران ترى في سوريا معبراً استراتيجياً لها للوصول إلى شواطئ البحر المتوسط، ومحطة مهمة في بناء الهلال الشيعي، في حين ترى فيها تركيا بوابة إلى العالم العربي تجارياً واقتصادياً وسياسياً في ظلّ حالة التوتّر مع الاتحاد الأوروبي وتجميد البرلمان الأوروبي في نوفمبر الماضي مفاوضات عضوية تركيا للحاق بالقطار الأوروبي.

على صعيد متصل كشفت معركة تحرير مدينة الموصل التي انطلقت في 17 أكتوبر الماضي عن حجم التناقض بين تركيا وإيران، ففي حين تعتبر إيران معركة الموصل المعركة الكبرى لتمدد النفوذ الشيعي في المنطقة، وإعادة تركيبة الديموغرافيا العراقية بتقليص الوجود السني شمالي العراق، ترى تركيا أن معركة الموصل تعني قيمة استراتيجية لأنها القومية، لهذا ضغطت على واشنطن بهدف المشاركة، واتخذت إجراءات أمنية وعسكرية على الحدود استعداداً لها.

وأصبحت العلاقة أكثر تعقيداً مع تباين توجهات أنقرة وطهران تجاه ملفات الإقليم، فتركيا تؤيد جماعات المعارضة المسلحة في سوريا وتعارض إقامة كيان كردي مستقل، في حين تساند إيران نظام الأسد ولا تمنع في منح الأكراد موقعا وموضعا أكبر في سوريا والعراق.

ودخل المناخ بين البلدين مرحلة الشحن بعد احتجاج إيران رسمياً على وصف وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، على هامش مؤتمر الأمن بمدينة ميونخ في فبراير الماضي، السياسة التي تتبعها إيران بأنها "طائفية". وأضاف أن "طهران تطمح إلى تحويل سوريا والعراق لدولتين شيعيتين". ولم يكن تصريح أوغلو جديداً أو هو الأول من نوعه، فعشية زيارته البحرين في منتصف فبراير الماضي أكد الرئيس التركي أن إيران تسعى لتقسيم العراق وسوريا وتتصرف من منطلقات قومية.

الأرجح أن التوجه الطائفي لإيران بات أكثر وضوحاً وإقلاقاً في آن معاً، عندما اعترفت في أغسطس الماضي بإنشاء جيش طائفي تحت اسم "جيش التحرير الشيعي" يقاتل في سوريا والعراق واليمن، وقال الجنرال محمد على فلكي القيادي في الحرس الثوري وأحد قادة القوات الإيرانية في سوريا في حوار أجرته معه وكالة "مشرق" القريبة من الحرس الثوري، "إن بلاده شكلت جيش التحرير الشيعي بقيادة قائد فيلق القدس قاسم سليمان، الذي يقاتل على ثلاث جبهات في العراق وسوريا واليمن"⁽¹⁾.

وفي إطار تعزيز الحضور الإيراني عسكرياً في المنطقة، أسست إيران قاعدة في مطار دمشق الدولي، وهي المقر الرئيسي للحرس الثوري الإيراني، إضافة إلى قاعدة في جبل عزان قرب حلب. وتعتقد إيران أنها باتت قوة عسكرية صاعدة ضمن القوى الدولية التقليدية، وهو ما يفرض عليها أهمية إنشاء قواعد عسكرية خارج أراضيها تعبر عن

وضعها العسكري الجديد. وفي هذا السياق أعلن رئيس هيئة الأركان الإيرانية، اللواء محمد باقري، في 26 نوفمبر 2016، أن بلاده تتجه نحو "بناء قواعد بحرية في سواحل سوريا واليمن، لحاجة الأساطيل الإيرانية إلى قواعد بعيدة"، وهو الأمر الذي لم يُثر قلق أنقرة، بل دول الجوار الخليجي⁽²⁾.

كذلك تمثل منطقة آسيا الوسطي وبحر قزوين مجالاً للنفوذ والصراع عليهما بين أنقرة وطهران، بخاصّة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور الدول المستقلّة في هذه المنطقة التي تحوي كمّيّات معتبرة من مصادر الطاقة والبتروول والغاز.

في هذا السياق العامّ يتصاعد الصراع البيني بين دوافع جيو-سياسية مصلحة وأخرى طائفية مذهبية، نتج عنها محطات تاريخية للعلاقات بين البلدين بين مدّ وجزر، وظلّ التوتّر السياسي والثقافي هو العنوان الأبرز للعلاقة، ودائمًا ما يطفه التعاون الاقتصادي والتبادلات التجارية بين البلدين.

محفّزات الصراع ومستوى السقف

رغم تصاعد حدّة التوتّر بين البلدين في ملفّات قديمة ومتجددة، فإنها المرة الأولى التي تندفع فيها أنقرة وطهران إلى صراع سياسي مفتوح على خلفية الأوضاع في سوريا والعراق. وتطفى الاتهامات المتبادلة بينهما على شبكة مصالحهما الاقتصادية والتجارية، فعلقت اجتماعات منتدى الأعمال التركي-الإيراني الذي كان مقرّرًا عقده في 25 فبراير 2017.

فعلى مر تاريخ العلاقة التي تقترب من نحو ستة قرون من الزمن، ومنذ الحرب بين الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية، أظهرت كل من إيران وتركيا براغماتية في علاقاتهما الثنائية، وتغليب المصالح على عوامل الصراع الكثيرة. ورغم أنهما تختلفان في كل شيء تقريباً بدءاً من الصراع على النفوذ في جمهوريات آسيا الوسطي وصولاً إلى العالم العربي، فقد حرص البلدان في الحفاظ على علاقات ثنائية يمثل الاقتصاد رافعة ومحركاً لها في أحيان كثيرة، وكان بارزاً، هنا، غصّ حكومة أنقرة الطرف في عام 2014 عن مناقشات تركية بشأن إحياء المئوية الخامسة لمعركة "جالديران" التي جرت وقائعها بين البلدين في عام 1514، تفادياً للتوتّر مع إيران.

مع ذلك فإن انتفاضات الربيع العربي كشفت تناقضات عميقة، إذ ظهرت الخلافات مع بداية الأزمة في العراق وسوريا، ففي حين حاولت أنقرة إقناع دمشق بإدخال إصلاحات والاستجابة للمطالب الشعبية بدلاً من رفع العصا الغليظة في مواجهة المحتجين، وعندما فشلت في ذلك انحازت إلى الفصائل المناهضة للأسد ودعمت المعارضة المسلّحة، نشرت إيران ميليشياتها ووقفت إلى جانب النظام في دمشق، بجانب تجنيد أنصارها اللبنانيين، ومنهم حزب الله وتشكيلات أخرى من ميليشيات شيعية عراقية ومتطوعون شيعية.

وأصبحت العلاقة أكثر تعقيداً بين البلدين مع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية داعش الذي يمعن في تقطيع أوصال الدول والناس وما يطرحه من تشويه مُغرض للإسلام، إذ فتحت تركيا قاعدتها الجوية "أنجريك" أمام قوات التحالف الدولي التي تأسست في عام 2014 بقيادة الولايات المتحدة لدمر داعش، وما تلا ذلك من سماح أنقرة عشية دخول روسيا ميدانياً في سبتمبر 2015 على خط الأزمة السورية، لمنظمة حلف شمال الأطلسي بنصب درع مضادة للصواريخ على أراضيها، مما أثار قلق وغضب طهران.

يتصل بذلك التصريحات الرسمية الخشنة التي يطلقها الجانبان، وآخرها تصريح وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، على هامش مؤتمر الأمن الثالث والخمسين بمدينة ميونخ في 17 فبراير الماضي، إذ وصف السياسة التي تتبعها إيران بأنها "طائفية"، وأنها تسعى لنشر التشيع وتحويل سوريا والعراق إلى دولتين شيعيتين خالصتين، بعد أن سبق أن وجّه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان انتقادات إلى طهران خلال زيارته البحرين في منتصف فبراير الماضي، لافتاً إلى إن "إيران تسعى لتقسيم العراق وسوريا وتصرّف من منطلقات قومية". واحتجّت إيران رسمياً على هذه التصريحات، واستدعت السفير التركي في طهران، ووصفتها بـ"غير البناءة"، وقال وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف إن تركيا "جارة ذاكرتها ضعيفة وتكرر الجميل".

غير أن التوتّرات خلال الفترة الماضية، بسبب التباين في التعامل مع بعض الملفّات، على غرار معركة الموصل، والتطوّرات التي تشهدها دول الصراعات، لا سيما سوريا واليمن، لم تُسّر البلدين اعتبارات عديدة قد تدفعهما ليس فقط إلى محاولة ضبط

حدود هذا التوتر وعدم تصعيده أكثر من ذلك، بشكل يمكن أن يفرض تداعيات سلبية على مصالحهما، بل أيضاً السعي للوصول إلى محاور توافق حول القضايا الخلافية.

فالأرجح أنه على الرغم من الشكوك العميقة بين البلدين، نظراً إلى تجربة الحروب الدموية بينهما قبل خمسة قرون، ورغم طموحات كليهما للتمدد خارج الحدود، والتناظر التاريخي بين المشروعين الإيراني والتركّي، فإن للصراع بين أنقرة وطهران سقفاً وحدوداً تحوّل دون تمكُّنهما من تحقيق طموحاتهما دون أخذ مصالح الآخر في الاعتبار، أو الذهاب بعيداً نحو مواجهة عسكرية مباشرة. صحيح أن طهران يمكنها إزعاج أنقرة بما تملكه من أوراق متعددة، منها الميليشيات الشيعية وورقة حزب العمال الكردستاني في سنجار العراق، لكنها لا يمكنها المجازفة بتعميق الخلاف مع أنقرة، كما أن الطبيعة البراغماتية لتركيا تمنعها من الانجرار وراء مغامرة عسكرية مع طهران⁽³⁾.

وتؤكد الخبرات التاريخية في إدارة الصراعات الممتدة بين البلدين، وعمر العلاقات التي شهدت نحو 12 حرباً، آخرها في عام 1823، أن الواقعية السياسية هي التي طبعت مسلكية البلدين، وتجلّت ذلك في توقيع معاهدة قصر شيرين، التي تُعرف أيضاً باسم معاهدة "زهاب"، في 17 مايو 1639، والتي ظلّت رغم صراعات تجددت بعدها مرجعاً في تسوية النزاعات بين البلدين.

ورغم أن أنقرة وطهران تمثلان نظامين سياسيين لهما طبيعة شديدة الاختلاف، فأحدهما علماني والثاني ثيوقراطي، فقد استطاعتا التعايش والقفز على حالة التنافر الأيديولوجي، فقد حرص البلدان على تطوير وتعزير علاقاتهما الاقتصادية، وارتفع مستوى التنسيق والتبادل الاقتصادي مع وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى السُّلطة في تركيا، وتميزت السنوات العشر الأولى من حكم أردوغان ورفاقه بتقارب غير مسبق منذ سقوط حكم الشاه، كما تدعمت العلاقات السياسية وتضاعفت الزيارات الرسمية، وارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من مليار دولار عام 2000 ليصل إلى نحو 16,5 مليار دولار عام 2012. وبلغ التنسيق السياسي مبلغاً كبيراً مع انخراط أنقرة في يونيو 2010 بالاشتراك مع البرازيل في مهمة وساطة حول الملف النووي الإيراني. وانطلق الموقف الرسمي التركي من مبدأ رفض فرض مزيد من العقوبات على قاعدة

عدم كفاية الأدلة لإدانة إيران، لذا صوّتت تركيا ضدّ القرار الأممي رقم 1929 الصادر في يونيو 2010 والقاضي بفرض عقوبات جديدة على طهران⁽⁴⁾.

وبناء على ما سبق، تُلقِي الدراسة الضوء على العَلاقة التاريخية بين إيران وتركيا، والملفّات الشائكة في العَلاقة الراهنة، فضلًا عن الاعتبارات المضادّة التي تفرض القفز على خلافاتهما، وأيضًا محفزات استمرار التعاون.

رؤى متباينة

شهدت العَلاقة بين أنقرة وطهران دفعة قويّة على صعيد تطوُّرها بعد الموقف الإيراني الداعم للحكومة التُركيَّة عشية الانقلاب الفاشل في يوليو 2016، وكشف عن ذلك التماهي التركيّ مع محور "موسكو-طهران-حزب الله" في ما يخصّ الأزمة السورية، وانخراط البلدين في مفاوضات أستانة برعاية روسيَّة، إلا أن التحسُّن النسبي سياسيًا ظلّ على قلق.

وإذا كان صراع النفوذ بين تركيا وإيران يظلّ الخلافَ الأبرز بينهما، فإن بينهما خلافات أخرى لا تقل أهميَّة:

إدارة الأزمة في سوريا

تتباين توجُّهات أنقرة وطهران بشأن إدارة الأزمة السورية، فالأخيرة تشعر بحساسية من الأساس تجاه الوجود العسكري التركيّ في الأراضي السورية، إذ صرح العميد حسين دهقان، وزير الدفاع الإيراني، بأن "التدخّل العسكري التركيّ في الأراضي السورية يُعدُّ اعتداءً وتجاوزًا على الأراضي السورية كافّة، ويحدث دون موافقة، بل وبإستياء، من الحكومة السورية". وأضاف دهقان أنه "إذا كان دخول تركيا إلى سوريا بطلب من الحكومة السورية، فإن عليهم الخروج فورًا بمجرد طلب دمشق، أما إن كان غير ذلك فإنهم معتدون على سوريا"⁽⁵⁾.

وتكشف مثل هذه التصريحات عن رؤية إيران للوجود العسكري التركيّ في سوريا، ولعملية "درع الفرات" التي انطلقت في 25 أغسطس الماضي. في المقابل فإن عملية تحرير حلب التي جرت في ديسمبر الماضي وكانت نقطة تحوُّل رسخت الوجود الإيراني الذي يراهن على تسوية سياسية، كانت لتركيا نقطة بداية لعمليات عسكرية أوسع في

الشرق السوري، وهي قضية تأتي على العكس تماماً من الأولويات السياسية والعسكرية الإيرانية في الصراع السوري.

قضية أخرى تُعدّ دليلاً على تعارض الموقّفين الإيرانيّ والتركّيّ في الأزمة السورية، هي الفرقة وعدم وجود وجهة نظر مشتركة تجاه مستقبل النظام السياسي في سوريا. والسؤال الأساسي لتركيا هنا يدور حول كيفية التسامح مع حاكم قتل شعبه وواجه بالرصاص ثورة شعبية ضدّ الاستبداد والقهر في سوريا. من جانب آخر ترى أنقرة أن دخولها في تعاون استراتيجي مع إيران في ظلّ الوضع الحاليّ ما هو إلا أفضلية سياسية لإيران الداعمة لحكومة الأسد في مستقبل التطوّرات السورية، في حين ترى أنقرة الأسد فاقداً للشرعية.

طائفة إيران

أدّت الممارسات الإيرانية الطائفية في سوريا والعراق، والسياسات المذهبية المنهجية، سعياً لبناء نفوذ شيعي في المنطقة، إلى جعل التقارب بينهما عشية الانقلاب التركيّ هشاً. وتساعد الخلاف بين أنقرة وطهران بعد رفض الأخيرة في فبراير الماضي الدعوات التركيّة لإقامة مناطق آمنة في سوريا لاستيعاب النازحين، معتبرة على لسان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي أن ذلك "سيزيد تأزّم الوضع هناك"، وترفض إيران إقامة مناطق آمنة، لأنها فكرة خاطئة، معتبرة أن الوضع في سوريا معقّد ويتطلب تفاهمات ومبادرات متعددة للوصول إلى الحل.

في المقابل تحوّل المشهد بين إيران وتركيا في الفترة الماضية إلى بؤر تؤثّر وصادم، وبدت ملامح لا تخطئها عين لاستعادة الصراع القديم الجديد بين البلدين ببعده العثماني-الصفوي على قاعدة البعد الطائفي السني-الشيعي، وتحولت العراق وسوريا ولبنان إلى ساحات لهذا الصراع⁽⁶⁾.

وتساعد منحني الصراع المذهبي، مع معارضة تركيا مشروع إيران الذي يعتمد على توظيف الطائفية في دول الجوار ذراعاً عسكرية وسياسية لبناء مشروعها التوسّعي القومي في دول الإقليم. وترى إيران أن الوجود الشيعي في المنطقة العربية يشكّل أقلية متناثرة وسط أكثرية سنية متّصلة جغرافياً، ولاخترق الجغرافية السنية لا بد من إحداث تغييرات ديموغرافية في الكتلة البشرية للجغرافيا التي يُشكّل العرب السنة

غالبيتها العظمى، والتي تمتدُّ من الموصل إلى حلب مروراً بمدن عراقية مثل تلعفر وسنجر بموازاة الحدود مع تركيا في سوريا والعراق⁽⁷⁾.

والأرجح أن التوجُّه الطائفي لإيران بات أكثر وضوحاً وقلقاً في آن معاً، عندما اعترفت طهران في شهر أغسطس الماضي بإنشاء جيش طائفي تحت اسم "جيش التحرير الشيعي" يقاتل في سوريا والعراق واليمن، وقال الجنرال محمد علي فلكي القيادي في الحرس الثوري وأحد قادة القوات الإيرانية في سوريا، في حوار أجرته معه وكالة "مشرق" القريبة من الحرس الثوري، "إن بلاده شكلت جيش التحرير الشيعي بقيادة قائد فيلق القدس قاسم سليمان الذي يقاتل على ثلاث جبهات في العراق وسوريا واليمن"⁽⁸⁾.

تقليص النفوذ التركي في العراق

وسَّعت معركة تحرير الموصل التي انطلقت في 17 أكتوبر 2016 الشقاق بين طهران وأنقرة، بعدما دفعت الأولى باتجاه منع مشاركة تركيا في المعركة، وفي تصريح له في أكتوبر 2016، اعتبر مساعد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، وجود القوات التركية في معسكر بعشيقية العراقي "إجراءً خاطئاً". في حين ترى أنقرة أن لديها مسوغات قانونية لمشاركتها، فهي طرف في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة، ويخوّل إليها ذلك حق نشر قواتها في العراق لمحاربتها من دون موافقة حكومة بغداد، كما تستند إلى قرار مجلس الأمن الدولي 2249 عام 2015، بوصفها إحدى الدول المتضررة من هجمات داعش الذي استهدف مدنها وحدودها الجنوبية خلال العامين الماضيين، إضافة إلى أن اتفاقية أنقرة 1926 ومعاهدة لوزان 1923 تعطيان تركيا الحق في تأمين حدودها بالتدخل العسكري في العراق أو سوريا⁽⁹⁾.

على صعيد متصل انعكست تداعيات معركة الموصل سلبيًا على طبيعة العلاقة بين إيران وتركيا، مع دعم إيران انتهاكات قوات "الحشد الشعبي"، الذراع العسكرية لإيران في العراق، التي تشارك في معركة الموصل، التي تصاعدت ضد الأقلية التركمانية الموالية للأتراك في منطقة تلعفر، وهو ما يعني تغييرات ديموغرافية وسكانية وعمليات تهجير قسري قد تتحمل تركيا تبعاتها الإنسانية والاقتصادية.

كانت إيران نجحت بعد انطلاق معركة الموصل وإجبار العراق على مشاركة عناصر "الحشد الشعبي" الشيعية في مأسسة وجودها في العراق، إذ مرَّ البرلمان العراقي

في 26 نوفمبر 2016 قانون "الحشد الشعبي". وبموجب هذا القانون تُعتبر فصائل وتشكيلات "الحشد الشعبي" كيانات قانونية تتمتع بالحقوق وتلتزم بالواجبات باعتبارها قوة رديفة ومساندة للقوات الأمنية، ولها الحق في الحفاظ على هويتها وخصوصيتها. ومع قرب إنجاز معركة الموصل التي يُتَظَرَّعُ إعلان تحريرها بعد تقدُّم عسكري نجح في قضم تنظيم داعش، فإن لدى الفصائل المنضوية في "الحشد الشعبي" تصورات للانقضاض على الحكم في العراق. وترى هذه الفصائل نفسها أحقَّ بذلك من سياسيين وصلوا إلى السُلطة بحماية الأمريكيين الذين احتلوا العراق في أبريل 2003. ويريد "الحشد الشعبي" المدعوم إيرانيًا تقاسم الكعكة وفق سياقات وخرائط جديدة لا تختلف كثيرًا عن السياقات الحاليَّة في المحاصصة الحزبية والفئوية والمناطقية.

وتعتقد أنقرة أن هذا القانون سيُسهِم في تصاعد الطائفية في المنطقة، كما سيعقِّد جهود حلِّ الأزمة السورية، فضلًا عن أن التنافس الإيراني-التركي في العراق قد يكون على أشده، إذ يدفع إقرار القانون أنقرة إلى البحث عن خيارات جديدة لمحاولة موازنة النفوذ الإيراني المتصاعد، من ذلك تعزيز الحضور التركي في شمال العراق، وتكثيف دعمها لقوات الحشد الوطني الموجودة في معسكر بعشيقية.

والواقع أن غياب تركيا عن معركة الموصل شكَّل ضربة كبيرة للمصالح التُّركيَّة في المنطقة، ولأمنها القومي، بجانب زيادة رقعة الخوف لديها من تغلغل الكردستاني في العراق في ظلِّ اتساع مساحة التفاهم والتسويق بينه وبين إيران التي تمسك بمفاصل المشهد العراقي، وتسعى لصياغة المشهد على مقاس طموحاتها الإقليمية. على صعيد ذي شأن فإن تركيا يقلقها أزمة اللاجئين الذين يتدفقون إليها ليل، بخاصة في ظلِّ وقوع ممارسات تطهير عرقي من مليشيات "الحشد الشعبي" الشَّيعيَّة بحق أبناء الموصل السُنَّة.

وراء ما سبق يمثِّل الملف الكردي ورقة مزعجة للنظام التركي والإيراني، ويكشف عن ذلك المواجهات العسكرية الدائرة جنوب شرقي تركيا بين الجيش وحزب العمال الكردستاني منذ يوليو 2015 بعد فشل تسوية سياسية بدأت في عام 2012، وفي المقابل فإن لظهور نهجًا تصعيديًا ضدَّ أكراد إيران، وهو ما وضع في إعدام 20 كرديًا في 2 أغسطس 2016، والتهديد بعملية عسكرية في مناطق ميليشيا "الحزب الديمقراطي الكردستاني" (الإيراني) وحركة "بيجاك" في شماليِّ العراق، ردًّا على المواجهات التي

جرت بين الحرس الثوري وعناصر كردية في بعض مناطق أذربيجان الغربية وكردستان إيران، إضافة إلى رؤية مشتركة تعتبر التنظيمات الكردية في تركيا وإيران وسوريا "تشكل مصدر تهديد"⁽¹⁰⁾.

وإذا كانت تركيا وإيران لا يمكنهما تغيير قواعد التفاهم الاستراتيجي على خلق تطلعات الكرد في الإقليم، فإن استغلال الورقة الكردية ظلّ حاضراً في مشهد العلاقة الصراعية من جانب إيران، وهو الأمر الذي انعكس على تقليص مساحة التفاهمات في هذا الملفّ، وقد تخلخل هذا التوافق عندما ساعد الجنرال سليمان حيزب "العمال الكردستاني" الذي تصنفه أنقرة إرهابياً في تحرير عين العرب من تنظيم الدولة الإسلامية داعش قبل نحو عامين، فضلاً عن رصد تركيا دعماً إيرانياً للفصائل الكردية جنوب شرقيّ تركيا.

واتسعت الهوة بين موقفي البلدين من حزب العمال الكردستاني، ففي حين تسعى أنقرة إلى الحيلولة دون توسّع الكردستاني في شمال العراق، لا سيّما بعد انتشار قواعده في سنجار الذي أسهم في عام 2014 في تحريرها من قبضة داعش، وتحذير الرئيس التركيّ في 27 أكتوبر 2016 بأن "سنجار تتحول إلى قنديل جديدة" في إشارة إلى جبال قنديل (المثلث الحدودي العراقي-التركي-الإيراني) في شمال العراق التي تشكّل قاعدة خلفية لحزب العمال الكردستاني، عملت طهران على تعزيز وجود الـ"pkk" من خلال الأتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني، الذي يرحب بوجود الكردستاني، كما دعا قائد فيلق القدس الإيرانيّ قاسم سليمان، حزب العمال الكردستاني للمشاركة في معركة الموصل، وتعهّد بزيادة الدعم العسكري والمادّي له، على الرغم من رفض رئاسة إقليم كردستان و تركيا لهذه المشاركة.

وتهدف إيران من وراء تعزيز وجود "pkk" في شمال العراق ليكون ورقة ضغط ضدّ تركيا، وفي نفس الوقت ضدّ الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة بارزاني، الذي يتمتع بعلاقة واسعة مع تركيا.

صراع النفوذ الإيراني-التركيّ بأدوات كردية، كان أكثر بروزاً في أحداث بلدة تابعة لسنجار في العراق في 36 مارس 2017، حيث وقعت اشتباكات بين فصيلين كرديين، هما "وحدات حماية سنجار" المدعومة من حزب العمال الكردستاني التركيّ

والتي لها علاقات وثيقة مع إيران وميليشيا "الحشد الشعبي"، ومن الجهة المقابلة "قوات البيشمركة السورية" التي درّبها الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، وترتبط بعلاقات وثيقة مع تركيا. ولا تتفصل هذه المواجهات عمّا حدث في 2 مارس 2017 عشية سيطرة قوة من البيشمركة الكرديّة التابعة لحزب "الاتّحاد الوطني" بزعامة جلال طالباني القريب من طهران على حقول نفطية في كركوك كانت تديرها قوات كرديّة تابعة للحزب "الديمقراطي الكردستاني" المدعوم من أنقرة⁽¹⁾.

الأرجح أن هذه الأحداث هي أحد تجلّيات صراع النفوذ التركي-الإيراني، لكن بأدوات كرديّة، خصوصاً أن إيران تسعى للاستحواذ على نصيب معتبر من نفط كركوك وبناء أنبوب تصدير من كركوك إلى طهران بدلاً من خط كركوك-أنقرة الذي حوّل تركيا إلى مركز عالمي للطاقة، بعد أن قطعت شوطاً رئيسياً في تنفيذ خطّ السيل التركي لنقل الغاز الرُّوسيّ إلى الأسواق الأوروبيّة عبر تركيا.

الدائرة الخليجية

تنظر إيران بقلق إلى التوافق في العلاقة بين تركيا ودول الخليج، الذي تبلور منذ مطلع 2015، وترسخ مع إعلان تركيا دعم عملية "عاصفة الحزم" التي تقودها السعودية ضدّ الحوثيين في اليمن دون المشاركة فيها، ودعم أنقرة الموقف السعوديّ بعد إعدام رجل الدين الشيعيّ نمر باقر النمر في يناير 2016، ناهيك بدعم سياسات البحرين في مواجهة التدخّل الإيرانيّ في البحرين عبر دعم المجموعات الشيعيّة.

وأسهّم تنامي المصالح والرؤى السياسية المشتركة في الملفّات الإقليمية، الذي كشفته زيارة الرئيس التركيّ في 13 فبراير 2017 للسعودية والبحرين وقطر، في إحداث نقلة نوعية في العلاقة بين أنقرة ودول الخليج، كشفتها مؤشّرات عدّة، منها تصاعد معدّلات التبادل التجاري التي وصلت إلى 20 مليار دولار مع السعودية، كما حقّق التبادل التجاري مع الإمارات مستويات متقدّمة إذ بلغ إجمالي التجارة الخارجية غير النّفطية بين البلدين في نهاية عام 2015 نحو 7.4 مليار دولار، شاملة المناطق الحرة، وبلغ معدّل التبادل التجاري مع قطر نحو 700 مليون دولار، كما تضاعف حجم التبادل التجاري بين تركيا والكويت 3 مرات منذ عام 2002 بعدما سجّل نحو 165 مليون دولار في 2002 ليصل إلى نحو 700 مليون دولار بنهاية عام 2016، وشهد عدد السّيّاح الكويتيين

في تركيا زيادة خلال الأعوام الأخيرة وسجّل 180 ألف سائح في عام 2016 بعد أن كانوا 8 آلاف سائح عام 2002. وبلغ عدد الكويتيين الذين يملكون عقارات في تركيا نحو 1744 كويتيًّا، وهم يحتلون المرتبة الثالثة في قائمة الأجانب أصحاب العقارات في تركيا بعد العراق والسعودية. ووصلت الاستثمارات الكويتية في تركيا نحو ملياري دولار من خلال 271 شركة ومؤسسة تنشط في السوق التركيّة منذ عام 2004 في المجالات العقارية والتجارية والصناعية. في المقابل وصل حجم التبادل التجاري مع البحرين إلى نحو 350 مليون دولار⁽¹²⁾.

كذلك شهدت العلاقة دفعة كبيرة مع إنشاء مجلس التنسيق السعوديّ التركيّ في أبريل 2016، أما التطور الأكثر أهميّة فهو افتتاح أنقرة في مايو 2016 قاعدة عسكرية في دولة قطر حليفها الأقرب في المنطقة، وهو أمر يحدث لأول مرة منذ نهاية الإمبراطورية العثمانية. وقد جاءت تلك المبادرة تناغمًا مع التحالف السنّي الذي أطلقته الرياض بصفة رسميّة في مارس 2016، وهو تحالف انضمت إليه أنقرة والدوحة⁽¹³⁾.

وفي الوقت الذي تشهد فيه تركيا تقاربًا مع الخليج، تبدو العلاقة بين طهران وجوارها الخليجي على قلق، خصوصًا مع تصاعد الأدوار السلبية لإيران في اليمن والبحرين من خلال مساندة تنظيم "الحوثي" في الأولى، ودعم تنظيم "سرايا الأشتر" الإرهابي، المتهم بتنفيذ عشرات العمليات الإرهابية في البحرين، واستهداف رجال الأمن واستقرار المملكة بالدرجة الأولى.

على صعيد ذي شأن كانت العلاقة بين طهران والرياض تأزّمت العام الماضي بعد أن منعت السلطات الإيرانية مواطنيها من أداء مناسك الحجّ على خلفية النزاعات السياسية مع السعودية، التي أعلنت قطع علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع طهران بعد الهجوم الذي تعرضت له السفارة السعودية بطهران في يناير 2016، على خلفية إعدام 47 "إرهابيًّا ومحرضًا" من بينهم رجل الدين الشيعيّ باقر النمر، وعدم تدخّل السلطات الإيرانية لمعاقبة منفضي هذا الهجوم.

ولم يكن التوتر الإيراني-السعوديّ هذا هو الأول من نوعه، فقد سبق أن حاولت طهران في أكتوبر 2011 اغتيال السفير السعوديّ لدى الولايات المتحدة آنذاك عادل الجبير بيد اثنين من عناصرها. وكشفت وزارة العدل الأمريكيّة في وقتها عن تفاصيل المخطط⁽¹⁴⁾.

وتوجد محاولات إيرانيةً لتهدئة التوتر مع الخليج وموازنة الدور التركي المتنامي في الأوساط الخليجية، كشفت عنها زيارة وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف لقطر مطلع مارس 2017، ناهيك برسالة إيرانيةً تسلمتها الكويت نهاية الشهر نفسه في إطار مسلسل إيران لتحسين النيات لتطبيع علاقاتها المتأزمة مع دول الخليج. غير أن سعي إيران لاختراق علاقاتها مع الخليج لا يتعدى حدود المستوى اللفظي والشعارات، في حين تحاول إيران عملياً توسيع نفوذها داخل الدوائر الجغرافية التي تمثل عمقاً استراتيجياً للخليج، ومنها سوريا واليمن والعراق.

ومثلت زيارة الرئيس حسن روحاني لكل من سلطنة عمان والكويت منتصف مارس 2017 علامة فارقة على رغبة إيرانيةً في القفز على حالة التوتر مع الخليج، خصوصاً في ظلّ التوتر المتصاعد بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بعد التهديدات التي وجهتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى طهران خلال الفترة الأخيرة.

فقد بدأت إدارة ترامب ولايتها من خلال تبني موقف أكثر تشدداً من إيران. مؤخرًا كتب ترامب عبر حسابه على تويتر أن "إيران تلعب بالنار، كما أنهم لا يقدرّون كم كان الرئيس أوباما متعاطفًا معهم، ولكنه ليس أنا!"، كما تحدث لاحقًا المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض سين سبيسر، قائلاً إن "الإيرانيين حصلوا على الرسالة، كما أنهم مستمرون في الحصول عليها، فضلاً عن أن الإدارة الأمريكية ستكون أكثر صرامة في التعامل معهم، ممّا كان عليه الوضع في عهد الرئيس أوباما". وظهرت ملامح التصعيد في فرض عقوبات على الكيانات المشاركة في برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني، إضافة إلى تمديد الكونغرس العقوبات لعشر سنوات إضافية⁽¹⁵⁾.

في هذا السياق العامّ كانت أهميّة زيارة روحاني للكويت وسلطنة عمان في إطار توجّه إيرانيّ إلى محاولة تأسيس قنوات خلفية تستطيع من خلالها الوصول إلى تفاهات مع الإدارة الأمريكية الجديدة حول الملفّات الخلافية المتعددة، وهو ما يرتبط بالمحدّدات التي تضبط حدود تعامل طهران مع الضغوط التي تفرضها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ قيام الثورة في عام 1979، فضلاً عن سعيها الدائم، وعلى عكس ما تدّعي، إلى "تطويع" أيديولوجيتها لتحقيق مصالحها في حالة اقتراب الخطر من حدودها.

إضافة إلى طلب وساطة كويتية لتطبيع العلاقة مع الرياض، فإن زيارة روحاني تأتي في أعقاب افتتاح حلف الناتو مركزاً إقليمياً له في الكويت في يناير 2017، في إطار مبادرة إسطنبول للتعاون التي تشكلت في عام 2004 بين دول الخليج والحلف، والمركز الإقليمي للناتو هو أول مركز مماثل في هذه المنطقة لمواجهة التهديدات التي تشهدها⁽¹⁶⁾.

تقارب الضرورة

رغم الجدل الذي ظهر في العلاقة بين إيران وتركيا، وتصاعد القلق بسبب التصريحات والتصريحات المضادة، وشعور أنقرة بالقلق من سعي إيران إلى مد نفوذها في العراق وسوريا واليمن باستغلالها خطر داعش و"القاعدة" في تلك البلدان، والتحكم في قراراتها، فقد تدفع اعتبارات عديدة الطرفين إلى العمل على ضبط حدود هذا التوتر والحفاظ على قنوات تواصل مفتوحة خلال المرحلة القادمة، إذ تُبدي كل من أنقرة وطهران اهتماماً خاصاً بالحرب ضد التنظيمات الإرهابية، ولا سيما تنظيم داعش، بخاصة بعد الهجمات الأخيرة التي تعرّض لها بعض المدن التُّركيَّة، وأعلن التنظيم مسؤوليته عنها في إطار ردّه على عملية "درع الفرات" التي تدعمها تركيا في الشمال السوري.

أما عند النظر إلى سياسة إيران في مواجهة داعش فنجد أنها مبنية على مواجهة ازدياد النفوذ الأجنبي في المنطقة، من خلال التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن لمكافحة داعش، والبحث عن طرق بديلة تُنهي قوة داعش والتنظيمات المتطرفة دون تزايد النفوذ الأجنبي في دول الإقليم⁽¹⁷⁾.

من جهة أخرى أصبحت إيران إحدى نقاط استهداف تنظيم داعش، خصوصاً بعد أن توعد أبو الحسن المهاجر المتحدث باسم تنظيم داعش، إيران في خطاب بثته وكالة "أعماق" في 2 ديسمبر 2016، ووصفها بأقسى العبارات قائلاً إنها "فتكت بأهل السُّنة في العراق والشام عبر وكلائها وخبرائها ومستشاريها، وها هي ذي اليوم تجوب ديار أهل السُّنة طوياً وعرضاً تحارب عباد الله الموحّدين المجاهدين تحت قصف ومساندة الصليبيين وحكوماتكم المرتدة". ولم يكن هذا التهديد هو الأول من نوعه، فقد أعلن المتحدث السابق باسم تنظيم داعش أبو محمد العدناني، أن مهادنة «الجمهورية الإسلامية» كانت "للحفاظ على مصالح القاعدة، وخطوط إمدادها»، ودعا إلى تنفيذ تفجيرات في إيران.

وقال في تسجيل صوتي نشرته وكالة "أعماق" التابعة لتنظيم داعش في 27 يوليو 2016: "أدعو جميع المسلمين في إيران إلى القيام بتفجيرات في إيران في قلب طهران للردّ على جرائمهم تجاه أهل السُّنة في العراق والشام"⁽¹⁸⁾.

والواضح أن تنظيم داعش أصبح ظاهرة تهدّد كل دول الإقليم، حتى تلك التي أثّرت شبهات عن علاقة تجمعها بالتنظيم. ومن هذا المنطلق تصبح إعادة الأمن للدول المستهدفة من داعش مثل سوريا والعراق هدفاً لإيران التي تغلّغت ميليشياتها في العراق، بخاصّة ميليشيا الحشد الشعبي التي تلعب دوراً محورياً في معركة الموصل، وكذلك سوريا. كما أن تركيا هي الأخرى في حاجة إلى قضم داعش، وتخوض حرباً شرسة في مدينة الباب الآن في إطار عملية دعم الفرات وتركيا.

إلى جانب ذلك فإن الاستحقاقات المهمّة التي سوف تشهدها كل من تركيا وإيران خلال المرحلة المقبلة، قد تفرض على الطرفين ضرورة العمل على خفض حدّة التوتر وتوسيع نطاق التفاهات، باعتبار أن العلاقات الثنائية سوف تكون محوراً مهماً في تلك الاستحقاقات، بخاصّة أنها ترتبط بدرجة مباشرة بملفّ سوريا والوجود التركيّ في العراق وطبيعة العلاقة مع دول الخليج، وهي ملفّات تحظى باهتمام خاصّ من القوى السياسية في كلتا الدولتين.

وتتظر تركيا في 16 أبريل إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية المنوط بها تحويل النّظام السياسي من برلماني إلى رئاسي بهدف تعزيز صلاحيات الرئيس، في حين تجري الانتخابات الرئاسية في إيران في 19 مايو المقبل، إذ يسعى الرئيس الإصلاحي حسن روحاني للفوز بولاية ثانية، في الوقت الذي يتوقع أن يواجه فيه منافسة قوية، بخاصّة في ظلّ تهديد التيّار المحافظ والأصوليين المتشددين بمنعه من الترشّح من خلال سحب الثقة عنه في مجلس صيانة الدستور، الذي يبتّ بأهلية المرشّحين الذين يهيمنون عليه.

خلف ما سبق تزداد أهميّة العلاقات التّركيّة الإيرانيّة بعد صعود دونالد ترامب إلى سُدّة البيت الأبيض، الذي تدعو إدارته إلى إضعاف ومحاصرة إيران، وتجلّى ذلك في تغريدات ترامب عن إيران، فكتب في 3 فبراير الماضي على حسابه في موقع تويتر:

"تبتلع إيران مزيداً من العراق، وتمدّ نفوذها إلى البلد الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية أنفقت عليه 3 تريليونات دولار".

كما مدّد الكونغرس الأمريكي (مجلس النواب) في ديسمبر الماضي قانون العقوبات على إيران، الذي كان من المقرر أن تنتهي صلاحيته في 31 ديسمبر 2016، لمدة عشر سنوات أخرى، بأغلبية ساحقة بلغت 419 مؤيداً مقابل معارض واحد. وتخضع إيران لعقوبات أمريكية منذ 4 أغسطس 1996 عندما وقّع الرئيس بيل كلينتون على قانون العقوبات على ليبيا وإيران المعروف بـ"داماتو" الذي أقرّه الكونغرس، وفي عام 2006 أُجريت تعديلات عليه، فشُطب منه العقوبات على ليبيا، واقتصرت العقوبات على الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويفرض هذا القانون عقوبات على الشركات التي تتعامل مع إيران في مجال النفط والغاز وتزيد استثماراتها على 20 مليون دولار في العام. وتشمل العقوبات المنصوص عليها في القانون أنماطاً مختلفة من العقوبات، وهو في المجمل يشكّل سداً منيعاً أمام الاستثمارات الأجنبية في مجال الطاقة في إيران⁽¹⁹⁾.

في المقابل لا تبدو تركيا، رغم انتقاداتها المتواصلة للسياسة الإيرانية، في وارد تصعيد التوتر إلى درجة غير مسبوقة، بخاصة خلال الفترة الحالية، خصوصاً بعد تفضيل واشنطن الاعتماد على قوات "سوريا الديمقراطية" في معركة تحرير الرقة. وحيّدت واشنطن بالتنسيق مع موسكو القوات التركية والقوات الأخرى الموالية لها كـ"الجيش السوري الحر" و"البيشمركة الكردية العراقية"، كما استضافت موسكو المؤتمر الكردي، ودعت وحدات حماية الشعب الكردي إلى مفاوضات جنيف، كما منحت الأكراد في مسوودة الدستور الذي قدّمته في أستانة حكماً ذاتياً، وهو الأمر الذي أثار غضب أنقرة.

في المقابل يتعمّق الخلاف بين أنقرة وواشنطن بشأن الموقف من القوات الكردية في شمال سوريا، وتجاهل الإدارة الأمريكية التحفّظات التركية، خصوصاً لجهة مشاركة "وحدات حماية الشعب" في عملية تحرير الرقة. وعززت الولايات المتحدة وجودها العسكري في منبج بالشمال السوري، فضلاً عن استئناف أكراد سوريا العمليات العسكرية لـ"غضب الفرات" ضمن المرحلة الثالثة في 5 مارس 2017، التي تزامنت مع إعلان ستيفين تاونسند القائد الأمريكي لقوات التحالف الدولي، أن أكراد سوريا سيشاركون في استعادة الرقة. لذا أبدى الرئيس التركي في 4 مارس 2017 استعداد

ببلاده لمشاركة روسيا في القتال ضدّ داعش في سوريا، الأمر الذي فسّره البعض على أنه عرض للتعاون في العملية المقرّرة لتحرير الرقة⁽²⁰⁾.

كذلك تبدو أنقرة في حاجة ماسّة إلى التنسيق مع إيران وموسكو في الشمال السوري، في ظلّ التطوّر الجديد على المشهد العسكري هناك، وإعلان مجلس منبج الخاضع لسيطرة "وحدات حماية الشعب الكرديّة" تسليم القرى الواقعة على خط التماسّ مع "درع الفرات" المحاذية لمنطقة الباب في الجبهة الغربية لمنبج، لقوات النظام السوري، بموجب اتفاق أبرمه المجلس مع موسكو، التي دفعت بأليات ومدرّعات عسكرية إلى ريف منبج الغربي لتأمين القرى التي سلمها لها مجلس منبج العسكري.

على جانب آخر فقد تفرض معركة الرقة المنتظرة تسيقاً خفياً بين أنقرة وطهران، فتركيا تسعى للحيلولة دون مشاركة كرديّة في الرقة، أما إيران فتخشى أن تكون معركة الرقة التي تستهدف داعش بدايةً لتفكيك المحور الرُوسّي في المنطقة، ومن ثم استهداف طهران بعد ذلك عبر العمل على خلخلة علاقاتها الوثيقة مع موسكو، باللعب على التناقضات المستترة للحليفين في ما يتعلق بمآلات الأزمة السورية، إذ تدرك طهران أن معركة الرقة، حال نجاحها، قد تكون الباب الخلفي لتقليص نفوذها في سوريا، لا سيما مع إعلان نيكي هالي سفيرة أمريكا لدى الأمم المتّحدة، أن "بلادها تدعم محادثات السلام السورية التي تقودها المنظمة الدولية"، مشدّدة على أن "سوريا لا يمكن أن تظل ملاذاً آمناً للإرهابيين، ومن المهمّ إخراج إيران ووكلائها من سوريا"⁽²¹⁾.

ويعود الاعتبار الرابع إلى إدراك إيران أهميّة أنقرة دولةً مفتاحيةً، إذ باتت تمثّل الرئة الاقتصادية لها بعد قرار الكونغرس في نوفمبر 2016 تمديد العقوبات على إيران لعشر سنوات جديدة. أما أنقرة فتعي أهميّة إيران كبوابة لتركيا إلى آسيا، كما تطلّ تركيا وإيران رغم تناقض مواقفهما من مجموع ملفّات المنطقة مرتبطتين بمجموعة من العلاقات قوامها تبادلات اقتصادية وأخرى خاصّة بموارد الطاقة، فالأولي تستورد من الثانية النّفط والغاز، في حين تعتمد طهران على أنقرة في توفير جزء معتبر من احتياجاتها الاستهلاكية مثل الموز والحبوب والتبغ والآلات الصناعية والقطن والخشب والأدوية والورق.

مسارات العَلاقة

على الرغم من أن العَلاقة الدبلوماسية بين طهران وأنقرة تعود إلى أكثر من ستة قرون فرضتها اعتبارات المصلحة والجوار الجغرافي، فإن منحى العَلاقة بلغ الذروة مع قيام الثورة السورية عام 2011، وإصرار طهران على الاصطفاف بجوار الأسد. وكان الدور الإيراني عاملاً مؤثراً في بقاء الأسد ضمن مكوّنات المشهد السوري بفضل الدعم العسكري وسياسة المعونات.

وزادت الهوة السياسية والأيديولوجية بين البلدين على ضوء التطوّرات الحادثة في سوريا والعراق، ومحاولة طهران تفصيل المشهد على الأرض على مقاس طموحاتها السياسية، لذا اعتبرت قوات تركيا في العراق في معسكر بعشيقية وقرب الموصل على أنها "عناصر غير شرعية"، وكان بارزاً هنا وصف الرئيس الإيراني حسن روحاني وجود كتبية تابعة لجيش البر التركيّ في مدينة بعشيقية العراقية بأنه "خطير جداً".

في المقابل ثمة شعوراً قلقاً لدى أنقرة من التمدد الإيراني على حدودها، والدعم المباشر لقواعد حزب العمال الكردستاني "في مناطق سنجار العراقية، إضافة إلى دور إيراني لا تخطئه عين لتقليص النفوذ التركيّ في العراق.

في هذا السياق العامّ، ومن الناحية النظرية، يمكن الإشارة إلى ثلاثة مستويات قد تتعرض لها العلاقات الإيرانية-التركيّة:

المستوى الأول هو تجميد الوضع على ما هو عليه، دون أيّ تقدّم ملموس في أيّ مشكلة، واستمرار احتمالات التصعيد على نحو أو آخر في المستقبل.

المستوى الثاني هو تحسّن محدود تسمح به التطوّرات المحلية في البلدين، فإيران تنتظر انتخابات رئاسية هي الأكثر استثنائية في تاريخ الجمهورية الإسلامية، فداخلياً تشهد الانتخابات استقطاباً سياسياً حاداً بين الإصلاحيين والمتشددين، خصوصاً أن السلطات الإيرانية ما زالت تفرض الإقامة الجبرية على المرشّحين الإصلاحيين مير حسين موسوي ومهدي كروبي منذ عام 2011 بعد قيادة احتجاجات الحركة الخضراء عقب إعلانهما رفض نتائج الانتخابات، فضلاً عن تداعي الاقتصاد الإيراني والدور المشبوه للحرس الثوري الإيراني في هندسة العملية الانتخابية⁽²²⁾.

وخارجياً تتزامن هذه الانتخابات مع تصعيد أمريكيّ ضدّ طهران، وكان بارزاً هنا مطالبة الرئيس الأمريكيّ ترامب عشيةً لقائه رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في واشنطن في 21 مارس 2017، بضرورة إبعاد عناصر الحشد الشعبي الموالي لإيران وتسليم أسلحتهم الثقيلة، وعدم بقائهم في منظومة الأمن العراقية.

في الوقت نفسه ستشهد تركيا استفتاء على تعديلات دستورية منوط بها تحوّل نظام الحكم إلى النظام الرئاسي، إضافة إلى مُجمَل الظروف الإقليمية، بخاصّة بعد دخول تركيا عسكرياً المستتق السوري. وفي هذا الإطار قد يُتفاهم على بعض المشكلات، وعلى عدم تصعيد البعض الآخر الذي يصعب تسويته بشكل آني في الوقت الحاضر.

أما المستوي الثالث فهو تحرُّك البلدين باتجاه إنهاء التوتُّر الذي انعكس في تصريحات حادّة متبادلة، وكان بارزاً هنا لقاء الرئيس التركيّ نظيره الإيراني حسن روحاني على هامش قمة منظّمة التعاون الاقتصادي "إيكو" في إسلام آباد في مطلع مارس 2017. وأعطت أنقرة عقب هذا اللقاء إشارات واضحة على استدارة نحو خفض التوتُّر مع طهران والعمل على ترطيب أجواء العلاقة، وعاد وزير الخارجية التركيّ قبل لقاء أردوغان-روحاني في باكستان ليصف علاقات بلاده مع إيران بـ"الأخوية"، مؤكّداً أنها لا تنسى دعمها عشيةً انقلاب يوليو 2016 الفاشل في تركيا.

والواقع أن إيران كانت من الدول الأولى التي اصطفّت بجوار تركيا عشيةً محاولة الانقلاب الفاشل في منتصف يوليو 2016، فعبّر تويترو وجّه وزير الشؤون الخارجية التركيّ برقية مساندة إلى الحكومة التُّركيّة، وبعد ذلك انعقد المجلس الأعلى للأمن القومي برئاسة الرئيس حسن روحاني وعبّر عن مساندته الرسميّة للحكومة الشرعيّة التُّركيّة.

كذلك أعلن علي أكبر ولايتي مستشار المرشد الأعلى علي خامنئي، أن بلاده تعارض الانقلاب الذي وقع في تركيا، وقال ولايتي: "في البلد الجار والشقيق، أقيمت انتخابات، والحكومة التُّركيّة تشكلت منذ سنوات وفقاً للمبادئ الديمقراطية، وإذا ضيّعت مجموعة صغيرة من العسكريين أصوات الشعب تحت تأثير أي عامل وأسقطت حكومة أردوغان الشعبيّة، فمن الطبيعي أن الجمهورية الإسلامية انطلاقاً من مبادئها سترفض هذا الانقلاب وأي انقلاب آخر"⁽²³⁾.

صحيح أن إيران وضعت موقفها من دعم حكومة العدالة والتنمية الشرعية في سياق دعمها للحكومات الشرعية، وعلى رأسها الحكومة السورية، إلا أن التوجُّه الإيراني بإدانة الانقلاب يعود من ناحية أخرى إلى طموح إيراني، ولو محدود، إلى تغيير الموقف التركي تجاه الأزمة السورية، بالإضافة إلى حلحلة ملفّات أخرى بالمنطقة⁽²⁴⁾.

لذا فإن علاقات التعاون تظلُّ هي الأرجح بين البلدين، على أن تبقى مصحوبة كالعادة بالترقب والحذر دون المغامرة بالتوتُّر الكامل في العلاقات بين الدولتين، وهو ما تجلَّى في رفض تركيا المشاركة في عملية عاصفة الحزم التي تقودها المملكة العربية السعودية في اليمن، وسعيها لإمكانية التوصل إلى تسوية سلمية سعيًا للحفاظ على مصالحها في الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الرياض وطهران.

من جهتها عرضت طهران وساطتها في الأزمة التي حدثت بين أنقرة وموسكو إثر إسقاط المقاتلات التُّركيَّة طائرةً روسيَّةً من طراز "سوخوي" في 27 نوفمبر 2015، كما وقَّع الطرفان رغم هوة الخلاف السياسي، في ربيع 2016، اتفاقية حول السياحة، ناهيك بمناقشة تعاون استراتيجي في مجال النُّفط والطاقة.

وإذا كانت السياسية والطموحات الإقليمية تمثل هُوةً سحيقة بين البلدين يصعب تجسيرها، فما زال الاقتصاد يمثل رافعة وضمانة في آن معًا لإلجام كل توتُّر يحدث بينهما، إذ تتغلب في نهاية المطاف البنية التحتية التي ترتبط بالآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة، على البنية الفوقية التي تتعلق بالأيديولوجيا ونسق القيم والأفكار.

وانعكس الخلاف بين البلدين جليًا على قيمة التبادلات الاقتصادية بينهما، إذ سجلت العلاقة الاقتصادية تراجعًا من 21,89 مليار دولار عام 2002 إلى 13,7 مليار دولار عام 2014، ثم إلى 9,7 مليار دولار بنهاية 2015. والأرجح أن هذا الانخفاض المتتالي للتبادلات التجارية يؤشِّر إلى تجميد البلدين خطوة كانت مستهدفة برفع معدَّل التبادل إلى نحو 35 مليار دولار، وربما 50 مليار دولار، بحلول عام 2020⁽²⁵⁾.

لكن في المقابل يوجد حرص تركي-إيراني على استعادة زخم التبادلات الاقتصادية، لا سيَّما أن أنقرة تسعى لإعادة هندسة سياستها الخارجية عبر تقليل الخصوم في الإقليم، بخاصَّة مع تصاعد التوتُّر مع أوروبا، وتراجع أرقام الاقتصاد التركي منذ 2012،

وهبوط قيمة الليرة أمام الدولار بنحو 20%، فضلاً عن حاجتها إلى تأمين وارداتها من الغاز الإيراني، كما تمثل طهران سوقاً رابحة للصادرات التركيّة. ومن جهتها تسعى إيران لتجميد الخلاف مع أنقرة أو منع اتساعه، فمع تصاعد العقوبات الدولية والغربية على طهران مجدداً، تمثل لها تركيا منفذاً مهماً للالتفاف على العقوبات، بخاصة في تأمين استمرار حصولها على عائدات تصدير إنتاجها من الطاقة، وكذلك الحصول على الذهب بديلاً لحظر كثير من تعاملاتها المصرفية من الخارج.

وظهرت ملامح استعادة الزخم الاقتصادي في إعلان الغرفة التجارية بإسطنبول في 27 أكتوبر الماضي خطة جديدة لإنشاء منطقة صناعية تُعدّ الأولى من نوعها ضمن مشروع تبلغ قيمته 10 مليارات دولار.

على صعيد متصل، يمثل مخزون الخبرات التاريخية بدوره عاملاً حتمياً للتعاون، فثمة ثبات جغرافي عمره من عمر معاهدة قصر شيرين التي رسمت أقدم حدود ثابتة بين بلدين في الشرق الأوسط، فضلاً عن المستجدات الإقليمية على مسار الأزمة السورية، ومحاولة إدارة ترامب استعادة الدور الأمريكي في الشرق الأوسط بعد فترة من الانكفاء في عهد أوباما، ناهيك بتطوّرات الداخل وتداعياتها المحتملة، إذ تنتظر إيران عملية اقتراع رئاسي في حين تستعدّ تركيا لاستفتاء على تعديلات دستورية ستمنح الرئيس صلاحيات واسعة، وقد تجعله أقرب إلى حكم الفرد.

الهوامش والمراجع

- (1) كرم سعيد، تركيا وإيران: تقارب الضرورة، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير 2017.
- (2) النظام الإيراني والقواعد العسكرية البحرية في سوريا واليمن، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 29/11/2016، www.rawabetcenter.com
- (3) جورج سمعان، المواجهة بين تركيا وإيران في قبضة ترامب وبوتين، الحياة 6 مارس 2017.
- (4) محمد رضا جليلي وتياري كلنر، تركيا وإيران.. تحالف أم تنافس؟، الأهرام، ملحق لوموند دبلوماسيك، 7 يناير 2017.
- (5) وزير الدفاع الإيراني: على الأتراك الخروج من سوريا إذا طلبت دمشق ذلك، www.arabic.sputniknews.com، 27/12/2016.
- (6) خورشيد دلي، الجمهورية الحائرة: الثمن التركي الباهظ لسياسات أردوغان الخارجية - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، 23 يناير 2017، WWW.FUTUREAE.COM.
- (7) كرم سعيد، التقاطع التركي-الإيراني في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد 207، يناير 2017.
- (8) إيران تعترف بتشكيلها "جيش التحرير الشيعي" في سوريا والعراق واليمن، الشرق الأوسط، 18/8/2016.
- (9) عمر كوش، تركيا ومفاعيل معركة الموصل، www.alhazeera.net، 23/10/2017.
- (10) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مواجهة خاصة: دوافع وآليات التصعيد الإيراني ضد الأكراد، 11/8/2016، www.futuercenter.ae
- (11) صراع نفوذ إيراني-تركي بأدوات كردية، الحياة، 3 مارس 2017.
- (12) سعيد عبد الرازق، أمير الكويت يبدأ زيارة لتركيا اليوم تركز على العلاقات الثنائية، الشرق الأوسط، 20 مارس 2017.
- (13) قاعدة تركية في قطر: مصالح سياسية ونفوذ عسكري، البديل 4/4/2016، www.elbadil.com
- (14) محاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن 2011، ويكيبيديا، www.wikipedia.com
- (15) ترامب: إيران تلعب بالنار ولن أكون طيباً معها - 3 فبراير 2017، www.aljazeera.net
- (16) افتتاح المركز الإقليمي للناو في الكويت، 24/1/2017، www.skynewsarabia.com
- (17) د. حسين أحمد يان - الرؤية من إيران: لماذا "تجب" مواجهة التنظيمات المتطرفة، حالة الإقليم، العدد 12، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية.
- (18) داعش يتوعد تركيا ويهاجم إيران ويدعو مسلحيه إلى عدم الفرار من تلغفر، 2/12/2016، www.kurdistan24.net.
- (19) فتحي خطاب، تصعيد سياسي ساخن: أميركا تمدد العقوبات.. وإيران تسيطر على مضيق هرمز، موقع الغد، 3/12/2016، www.alghad.tv
- (20) جنرال أمريكي: مقاتلون أكراد سيشاركون في هجوم الرقة بسوريا، 1 مارس 2017، www.reuters.com
- (21) مصطفى شفيق علام، مصالح متنافسة: هل تتجه واشنطن وأنقرة وموسكو لصققة في معركة الرقة؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 16 مارس 2017، www.futuercenter.ae
- (22) خامنئي يفي تدخله في الانتخابات الرئاسية ويواصل انتقاداته للاقتصاد، الشرق الأوسط، (22/3/2017)
- (23) محمد عبود، وسط حذر متبادل.. علاقات تركيا وإيران بين التعاون والتنافس، جريدة الخليج، 18/9/2016.
- (24) كرم سعيد، تركيا بعد الانقلاب.. إعادة هندسة السياسة الخارجية، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 266، يوليو 2016.
- (25) محمد رضا جليلي وتياري كلنر، تركيا وإيران.. تحالف أم تنافس؟، مرجع سابق.